جهود عبد القادر المهيري في تيسير النحو

Abdul Qader Al Muhairi's efforts in facilitating grammar

طلعة صورية*
جامعة باجي مختار ص.ب 12 عنابة (الجزائر)
Soraya.talaa@univ_annaba.dz

أ.د. عمر لحسن
جامعة باجي مختار ص.ب 12 عنابة (الجزائر)
amor.lahcene@univ-annaba.dz

تاريخ الارسال2023-09-04	تاريخ التقييم2024-05-30	تاريخ القبول2024-07-06

الملخص

يندرج هذا العمل في إطار النَّشاط التقويمي للدرس النحوي العربي تنظيرًا وتطبيقًا، فهمًا وممارسةً. إذًاكَ تصبو رؤيتنا إلى إماطة اللثام عن جهد عَلَم من أعلام الدرس اللغوي عبد القادر المهيري في سبيل تيسير النحو وتعليمه. ومن أجل ربط الدراسات النحوية القديمة بالدراسات الحديثة في مجال تيسير النحو، بدا لنا أنّه من الضروري التنقيب الجيّد عن جهود القدامى في هذا المجال، وتقصّي مصنّفاتهم عبر العصور. والغاية من ذلك كلّه الإجابة عن سؤال قديم حديث، هل تخضع اللغة العربية إلى قواعد جافة؟ أم أنّ هذه القواعد هي تحصيلٌ لملكة الأداء اللغوي السليم؟

كلمات مفتاحية: عبد القادر المهيري؛ النحو؛ تيسير النحو؛ تعليم النحو

Abstract

This work falls within the framework of the evaluation activity of the Arabic grammar lesson in theory and application, understanding and practice. Therefore, we aim to reveal the effort of science from the flags of the linguistic lesson Abdul Qadir Al-Muhairi in order to facilitate and teach grammar. In order to link ancient grammatical studies with modern studies in the field of grammar facilitation, it seemed necessary to dig well into the efforts of the ancients in this field, and to investigate their works through the ages. The purpose of all this is to answer an old and recent question. Is Arabic subject to dry grammar? Or are these rules the collection of the queen of proper linguistic performance.

* المؤلف المراسل

Keywords : Abdul Qadir Al-Muhairi; grammar; facilitating grammar; teaching grammar.

1.مقدمة:

من أهمّ المباحث التي استأثرت بالدّرس النحوي عند النحاة المحدثين مبحث تيسير النحو؛ وهو مبحث سُجّلت فيه محاولات جادّة وجهود حثيثة ونتائج مبهرة، توصّلت إليها عقول علميّة نَيِّرة وأذهان صافية تجرّدت للحقيقة وتمحّضت للبحث العلمي الجادّ، تحدوها في ذلك نيّة صادقة للارتقاء باللغة العربية وتسهيل قواعد تعلّمها. وقد وقع اختيارنا على أحد هؤلاء البحثة، وهو عبد القادر المهيري الذي يعدّ نموذجا للنحاة المعاصرين في عنايته المتناهية بمسألة تجديد النحو وتيسير فهمه للمتعلّمين.

وعليه، فقد برزت الإشكالية الخاصّة بهذا البحث بشكل أساسي في السؤال التالي:

- ✓ ما هو الطّرح الجديد الذي قدّمه عبد القادر المهيري في سبيل تيسير النحو؟

أمّا الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها فهي ما يلي:

1\ الوقوف عند أهم المحطات التي تأجّج فيها العمل الحثيث على تيسير النحو.

2\ الكشف عن أهم المقاصد اللغوية التي أطّرت تفكير عالم من علماء هذا العصر، وهو عبد القادر المهيري.

3\ وضع نواة عامّة لأعمال مستقبلية جادّة يكون هدفها الأساس الارتقاء باللغة العربية، وتقديمها إلى المتعلّمين بأسهل الطرائق وأيسرها.

وقد توسّلنا في سبيل الوصول إلى النتائج المرجوّة منهجا وصفياً تحليليّا بحتًا، كما استدعت طبيعة الدراسة الاستعانة بالمنهج المقارن.

2. جهود النحاة القدامى في تيسير النحو العربي وتعليمه:

شغلت مسألة تيسير تعليم النحو العربي بال علماء النحو وباحثيه ومدرسيه منذ القدم؛ ففكرة تيسير الدرس النحوي ليست وليدة العصر الحديث، لأن الباحث في التراث النحوي يرى أن ملامحَ النضجِ في الدرسِ النحوي واستوائِهِ على سوقِهِ، قد ظهرت في مطلعَ القرن الثالث للهجرة.

ثمّ أصبح مع نهاية هذا القرن وبداية القرن الرابع علمَ درايةٍ لا علمَ روايةٍ، وقد جرتْ سُنَنُ العلومِ على النحو، فبعد أن استقرَّتْ أركانُهُ واتضحتْ ملامحُهُ، تعالَتْ الأصواتُ لانتقادِهِ ضجَّ الدارسون بصعوبةِ مادتِهِ. وقد انبرى نحاةٌ كثرٌ إلى تبسيطِ مادتِهِ وجعلِها في متناولِ اليدِ، وشهدَتْ الساحةُ اللغوية نشاطاً بارزاً بهذا الصددِ، وأُلفت فيه العشراتُ من الكتبِ، سميت فيما بعدُ بكتبِ النحو التعليمي أو المختصراتِ النحوية، ومنها (تلقين المتعلم في النحو لابن قتيبة ت 276ه)، و(التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس 338ه)، و(الموضّح للحوفي ت 430 ه).

إلا أن ذلك لا ينفي ألبتةَ وجودَ نشاطٍ من هذا القبيلِ في القرن الأول والثاني للهجرة. ولعلَّ أهمَّ الكتبِ في هذا السياقِ هو (مقدمة النحو لخلف الأحمر ت180 ه)، وكتاب (مختصر النحو للكسائي ت 189 ه). وقد عدَّ بعضُ الباحثين أن الفرّاءَ هو أوّلُ من حاولَ أن يسلكَ في النحو مسلكَ السهولةِ، واستشهدوا بقولِ النحاةِ عندما تذمروا من الفرّاء ومسلكه في النحو، بقولهم: "إن دام هذا على هذا علم النحو الصبيان"[1]. واستمرت المحاولاتُ لتيسيرِ النحو، وتبسيطِ قواعدِهِ منذُ القرون الأولى لنشأتِهِ إلى وقتِنا، إلّا إنّ محاولةَ ابنِ مضاء (ت 592 ه) في كتابِهِ (الرد على النحاة) تمثّلُ علامةً فارقةً -بنظر البعض- بهذا الصددِ، فقد كانت محاولتُهُ جريئةً، استطاعَ أن يفتحَ البابَ على مصراعيه لنقدِ الصعوباتِ التي أحاطَتْ بالدرسِ النحوي، وتبعَهُ ابنُ خلدون في فحوى آرائهِ، وقد لامَ النحاةَ على التوسعِ في فنِهم[2].

1.2 موقف المهيري من جهود ابن مضاء:

يرى المهيري أن ابنِ مضاء لم يطرحْ بديلاً عن المفاهيمِ التي انتقدَها، ومنها العاملِ والعلل الثواني والثوالث. وكان المهيري من الذين خبروا التراث النحوي وعرفوا قدره، فقد تناول محاولةَ ابنِ مضاءٍ، وتلقّفَها وآمنَ بكلِّ ما جاء فيها ونظرَ إليها نظرةَ المسلماتِ في الوهلة الأولى، إلا أنّه تراجعَ عمّا قاله سابقاً وانتقده بقولهِ: « وكان كتاب ابن مضاء قد أغراني عندما وقفت عليه قبل أربعين سنة فظننته فتحا عظيما في علم النحو ...». ولم ينتقدْ الدكتور المهيري ابنَ مضاءٍ وحدَهُ بل، وحتى محققِ كتابِهِ.

ويقولُ أيضا: «وها هو شوقي ضيف رغم اندفاعه مع صاحب كتاب (الرد على النحاة) يضع في بداية الثمانينات -أي حوالي ثلاثين سنة من نشره لكتاب ابن مضاء- كتابا بعنوان "تجديد النحو" يستعمل مفهوم العامل لتعليل عدد من الظواهر مثل المفعول به، عندما يقول في تعريفه له (وهو الاسم المنصوب الذي يقع عليه العامل إيجابا وسلبا...) ».[3]

ولعلّنا نرى في محاولةِ إبراهيم مصطفى في كتابِهِ (إحياء النحو)، أكثرَ وجاهةٍ من محاولةِ ابنِ مضاء لكونِها تنطلقُ من أُسسٍ منهجيةٍ قوامُها المعنى. فقد استطاعَ أن يكوّنَ مدرسةً مستقلةً كان لها أتباعها أمثال المخزومي والجواري. أمّا الرأي القائل بتأثيرِ ابنِ مضاء في محاولةِ إبراهيم مصطفى[4]، فهو رأي لا أميل إليه مطلقاً، بل هو بعيد عن الصوابَ إلى حدٍّ كبيرٍ؛ لأن كتابَ (إحياء النحو) قد برزَ للساحةِ العلمية قبلَ عقدين من تحقيق الدكتور شوقي ضيف لكتابِ ابنِ مضاء. ومع ملاحظة أن إبراهيم مصطفى يشيرُ إلى أن هذا الكتابَ قد عكفَ على تأليفِهِ سبعَ سنواتٍ قبلَ طرحِهِ إلى الساحة العلمية هذا من جهةٍ. ومن جهةٍ أُخرى إن إبراهيم مصطفى قد اتكأ على المعنى في محاولتِهِ، بربطِ الحركاتِ بمعانٍ معينةٍ، في حينَ أن ابنَ مضاء قد استندَ إلى ظاهرِ الأمورِ في محاولتِهِ، موافقاً عقيدتَهُ الدينيةَ إلى أبعدِ حدٍّ.

2.2 مستويات تيسير النحو

إنّ المطّلعُ على أعمال المهيري يُلاحظُ أنه قد عالجَ قضيةَ تيسيرِ النحوِ على عدةِ مستوياتٍ يمكن حصرها فيما يأتي:

2.2. 1 المستوى التعليمي:

في شقيه الثانوي والجامعي، حيث قدّمَ لكلٍّ منهما تصوراً خاصاً فيما يخصُّ تسهيلَ مناهجِ النحو وطرائق تدريسِهِ. ففي التعليم الثانوي يرى أن المناهجَ لا بدَّ أن تأخذَ بعين الاعتبارِ، أن اللغةَ العربيةَ لها منزلةٌ وسطى بينَ اللغاتِ الحيةِ والميتةِ. فهي ليست تلك اللغةَ المتحجّرةَ، ولم تبقَ سوى في الوثائقِ، وهي أيضاً ليست اللغةَ المتداولةَ في السوقِ والمنزلِ والمكتبِ، فتشتركُ مع اللغاتِ الميتةِ في عدمِ استعمالِها في الحياةِ اليومية، وتشتركُ مع اللغاتِ الحيةِ في قدرتِها على التطورِ و مجاراة الحضاراتِ الجديدة [5]. هذا الازدواجُ يفرضُ على واضعي الكتبِ المدرسيةِ، أن يكونَ بالحسبانِ وأن يزاوجوا بينَ منهجين منفصلين في التعاطي مع اللغاتِ الحية واللغاتِ الميتة، فلا مناصَ من الاهتمامِ بالجانب النحوي والصرفي على وفق هذا الازدواج.

فلا بدَّ للاستعمالَ أن يكونَ هو الوسيلةُ لبلوغِ ذلك، لا أن تكونَ القاعدةُ والنظريةُ هي المتوخاةَ في التلقين[6]، وهذا ما أكده بقولِهِ: «فالاستعمال يجب أن يكون نصب أعيننا طيلة هذه الدروس وتكون القدرة على الاستعمال هي هدف كلّ تعليم للعربية».[7]

ولعلَّهُ كان محقاً إلى حدٍّ ما، إذا ما نظرَنا إلى المحاولاتِ الحديثةِ في تيسيرِ النحوِ، ومنها (ندوة تدريس اللغة العربية في الجامعات المصرية)، حيث نرى الدكتور عبده الراجحي يوافقُ

ما ذهبَ إليه المهيري بقولِهِ: «إن صحة الأداء اللغوي لا ينبغي أن يكون مقصورا على المتخصصين بل يجب أن يكون عاما شائعا بين المتعلمين من أبناء المجتمع».[8] إلّا أن الملاحَظَ على الطابعِ العام الذي ساد الندوةَ اهتمامُها بالقاعدةِ أكثر من الاستعمالِ، ومع ذلك وضع الدكتور المهيري ثلاثةَ شروطٍ لهذا الاستعمالِ في المادة المدرسية:

أ- تحديدُ موضوعِ الدرسِ، وضبطِ عناصرِهِ، وعدمِ تجاوز تلك العناصر.[9]

ب- « تحديد نوع اللغة التي تريد أن تدرّس نحوها وصرفها أهي لغة الأمثلة والشواهد التي توارثها النحاة منذ القرن الثاني الهجري أم هي اللغة المستعملة في التراث الأدبي قديمه وحديثه».[10] وقد فضّل اللغة الثانية على الأولى، لأنها برأيه مرنة لا تستعصي على المتعلّم ممارستها خلافاً للأولى.

ت- تخليصُ الدرسِ المقصودِ من الجزئياتِ والميلُ به إلى ضربٍ من التشذيبِ، حتى تتضحَ الجوانبُ المهمةُ وتأخذَ المكانةَ اللائقةَ بها، فلا بدَّ من تجسيدِ هذا في التمارين التي عدّها الوسيلةَ لترويضِ اللسانِ، وخلقِ الملكة اللغوية. [11]

لخّصَ المهيري آراءَهُ في هذا الصددِ بقولِهِ: « وخلاصة القول، فتدريس النحو والصرف في التعليم الثانوي لا يمكن أن يكون غاية في حدّ ذاته بل هو وسيلة لتسهيل استعمال اللغة وتمهد له السبيل كما لا يكفي أن يرمي إلى التدريب على الإعراب والتميز بين أنواع الكلام ومختلف الوظائف. فليس هذا الهدف إلا مرحلة في سبيل الغاية القصوى وهي القدرة على استعمال اللغة أداة للتعبير عن العواطف والآراء واستخدامها لمقتضيات الحياة المتعددة. لذا ينبغي أن يكون همّ أستاذ النحو والصرف تكوين ملكة الاستعمال عند التلميذ ولا يتحقق له ذلك إلّا إذا كيّف درسه تكيفا يجعله متجها إلى هذه الناحية الأساسية ».[12]

واستطاعَ المهيري أن يغادرَ منطقةَ التنظيرِ إلى منطقةِ التطبيق العملي لهذه الآراءِ عن طريق الكتبِ المدرسية التي اشتركَ بتأليفِها للمراحل الثانوية في بلدِهِ.

أمّا في التعليم الجامعي، فرأى زيادةً على ما ذكرتُ، أنه لا بدَّ من تزويدِ الطالبِ بمناهجَ تجعلهُ ينعم النظرَ في نظامِ اللغةِ وأبنيتِها، والنفاذَ إلى القوانين المسيّرةِ لها، وتمكينُ الطالبِ من استعمالِ اللغةِ استعمالاً يفضي إلى التحكّمِ بقواعدِها وضبطِها ضبطاً (أنيقا، لا دقيقا)، ولتحقيقِ هاتين الغايتين كان لا بدَّ من مقدماتٍ أبرزُها عدمُ قطيعةِ المادة النحوية - وهي مسألةٌ لابدَّ أن تراعى في مناهج التعليم عندنا- بينَ مراحلِ الدراسة المختلفة وتوحيدُ المناهج والمصطلحات.

ويتحتمُ على الطالبِ الجامعي - كما يرى الدكتور المهيري - أن يطلعَ على الحدِّ الأدنى من النظريات اللسانية ومقاربةُ بعضها ببعضٍ، لعدمِ وجودِ نظريةٍ تحملُ الكمالَ المطلقَ أو الخطأ المطلقَ وإنما آمن بشيء اسماه (نسبية النظريات والمناهج وطرق التحليل). ولعلَّ هذا الأمرَ قد نجدُ له تطبيقا عملياً عندَهُ في تعاطيهِ مع المواضيعَ التي تناولَها، فنراه تارةً نحوياً من الطرازِ الكلاسيكي وتارةً وظيفياً ينحو منحى مارتينيه وأخرى توليدياً يطابقُ في بعضِ آرائهِ تشومسكي.

في حين سعى بعضُ المحدثين إلى إيجادِ ما أسموه (النظرية النسبية في اللسانيات) وهي محاولةٌ تتطابقُ -في بعضها - مع ما سعى الدكتور المهيري إلى تحقيقِهِ باستثمارِهِ لمعطياتِ المدارس اللسانية المختلفة لخدمةِ التراثِ النحوي. وباختصارٍ شديدٍ فقد اشترطَ المحدثون لإقامةِ نظريةٍ لسانيةٍ جديدةٍ أن تتجاوزَ كلَّ ما بأيدي الباحثين من نظرياتٍ لسانيةٍ ونماذج نحوية، ويتحققُ هذا التجاوزُ المعرفي إذا ثبت أن النظريةِ المستحدَثةِ، قد استوعبَتْ صوابَ النظرياتِ والنماذجَ السابقةَ، وصوّبَتْ هفواتِها المعرفية وسدَّتْ ثغراتِها المنهجية.[13]

2.2.2 المستوى المعجمي:

فتحَ المهيري عبر المعاجمَ نافذةً ثانيةً لقضيةِ التيسيرِ، فكان يقولُ: «...فالحاجة متأكدة إلى معاجم عربية تتعهد بصفة دورية، لتسجيل كلّ ما طرأ على مفردات اللغة من تطور وما شاع من مفردات جديدة، وتزداد الحاجة إلى مثل هذه المعاجم بقدر ما يتسع استعمال العربية وتتنوع مجالات تداولها ».[14]

وهو رأي يحاكي ما ذهبَ إليه (فيشر) بقولِهِ: « فأن جميع الكلمات المتداولة في لغة ما لها حقوق متساوية فيها ».[15] فقد حاولَ (فيشر) إيجادَ معجمٍ تاريخي عربي يُراعى فيه الاستعمالُ والتداولُ إلّا أن محاولتَهُ لم يُكتبْ لها النجاحُ. ولعلَّ الأصواتِ تتعالى بينَ الفينةِ والأُخرى لإيجادِ مثلِ هذه المعاجم، إلا أنها تبقى ضمنَ دائرةِ الشعاراتِ التي لا ترقى حتى إلى مستوى المحاولة لإخراج مثل هذه الأنواعِ من المعاجم إلى الواقع العملي.

2.2. 3 مستوى الربط بين الأصالة والتجديد:

يرى المهيري أنَّ أيَّ مجهودٍ يُبذلُ في تيسيرِ اللغةِ وقواعدِها لا بدَّ أن يسلكَ طريقين متوازيين، وأن يسيرَ كلُّ منهما بجنبِ الآخرِ دونَ حدوثِ تنافرٍ أو تقاطعٍ، فالطريق الأول المحافظةُ على المقوماتِ الأساسيةِ لنظامِ اللغةِ العربية حتى لا نقطعَ الصلةَ بالتراثِ العربي الإسلامي. وأما الثاني فضرورةُ مواكبةِ اللغة العربية لحاجياتِ العصرِ، والتعبيرُ عن الانفجارِ الحاصلِ

في المجالاتِ المعرفة الإنسانية[16]. لكنّ هذا الأمرَ لم ينلْ استحسانَ الجميعِ، وعدّهُ بعضُهم مجردَ مقارباتٍ شكليةٍ لا طائلَ من ورائِها، وهو ما يمكنُ أن نستشفَهُ من كلامِهم هذا: « لكنّ القراءة التي تقدمها لسانيات التراث العربية، لا تخرج عن الرغبة في مواكبة مقتضيات الحداثة ، وبذلك هي موقف حضاري، غايته إبراز مظاهر المعاصرة في التراث اللغوي، وهي قائمة على نوع من الجذب الأصولي المؤسس على قاعدة جذب الأصل إلى الفرع ، وهو قياس فاسد».[17]

2.2. 4 مستوى الغلو في التفصّح:

إذ يرى أن جملةً من المتخصصين في علومِ العربيةِ قد تشبثوا بأشدِّ القواعدِ صرامةً وأكثرِها تعقيداً، وهذا ما نجدُهُ يبرزُ بجلاءٍ في المحافلِ اللغويةِ، إذ يعمدون إلى تراكيبَ؛ محطُ خلافٍ ونظرٍ، ومنها (أحيط المجلس علما ....) فالخلافُ يقعُ هل الفعلُ لازمٌ أم متعد مع العلمِ أنه قد وردَ لازماً في التعبير القرآني بقولِهِ تعالى: ﴿**وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً**﴾[18]. ويرى الدكتور المهيري أنَّ هذا الاختلافَ من قبيلِ الغلو في التفصّحِ، ولا ضيرَ من اعتبارِ الفعل لازماً في تركيبٍ معينٍ ومتعدٍ في آخر، ويكون السياقُ هو الفائزَ في كلتا الحالتين[19]. وكذا الحالُ مع اسمِ الإشارةِ (هاته) وصيغة المثنى منه (هاتان - وهاتين). فعلى الرغمِ من أن هذه الصيغة ـِ - المفردة - تقرّها كتبُ النحوِ والمعاجم، فإن كثيراً من اللغويين قد خطّأها، على الرغمِ من شيوعِ استعمالِها في المغربِ العربي.

وقد جعلَ القواعدَ المتبعةَ في النسبِ إلى الجمعِ من هذا القبيلِ أيضاً، فمن المعلومِ أن الاسمَ إذا كان جمعاً وأردنا أن ننسب إليه أرجعناه إلى مفردِهِ، ونسبنا المفردَ ما خلا بعضِ أسماءِ الجمعِ، فإننا نعاملُها معاملةَ المفردِ مثل (جزائر- مدائن- فراهيد- أنصار)، فيذهب الدكتور المهيري إلى معاملةِ جميعِ الأسماء المجموعة معاملةُ المفرد[20]. وقد أرجعَ الصعوباتِ التي علقَتْ بالنحوِ إلى طائفتين من الأسبابِ:

أ- الطائفة الأولى:

تتمثلُ فيما قامَ به علماءُ اللغةِ والنحوِ من تحديدٍ (زماني ومكاني) للمدونةِ التي استخرجوها من كلامِ العربِ (المعاجم والقواعد النحوية) والخلطُ والتداخلُ بينَ لغةِ النصِ المقدس (القرآن) ولغة الأدبِ والعلمِ والقانون، والتقديس الذي طالَ اللغةَ والتراكيبَ المتأثرةَ بأسبابٍ عقائديةٍ ويمكنُ لنا أن نلحظَ أن هذه الأسبابَ تمثلُ الجانبَ التراثي من الصعوباتِ.[21] ولعلي هنا لا أرى سدادَ الرأي القائل بالتداخلِ بينَ لغةِ النصِ الديني ولغةِ الأدبِ والعلوم، ولكأنّ الأمرَ يوحي ويوهمُ أن القواعدَ التي انبنت عليها المدونةَ النحويةَ قد استنتجت وأُخذت

من النصِ القرآني. وهذا مخالفٌ للواقع، فقد ثبتَ أن قواعدَ اللغةِ قد استنتجتْ من الشعرِ العربي، وكان حضورُ الشاهدِ القرآني فيها للتعضيدِ ليس إلّا، وهذا ما أثبتته بعض الدراسات ومنها كتاب الدكتور (البنيان) الموسوم (النحويون والقرآن) وهو رأي أميلُ إليه.

ب- الطائفةُ الثانيةُ:

وتتمثلُ في ردعِ كلِّ توليدٍ وابتكارٍ واعتباره خطأً ولحناً، وهو أمرٌ قد رفضَهُ الدكتور المهيري، فيرى أنَّ الابتكارَ والتوليدَ أمرٌ ممكنٌ جداً في العربيةِ ولا سيما على مستوى المسميات والمصطلحات. ويمكنُ لنا إعادةِ وصفِها وتقيمِها بينَ الفينةِ و الأخرى لكنَّ هذه الدعوةَ كانت حذرةً بعضَ الشيءِ لاعتبارات منهجيةٍ فيقولُ بهذا الصددِ: «وينبغي ألا يفهم عني إنني أدعو الى قبول كلّ صيغة وتركيب وبصفة عامة كل استعمال للعربية، بل إنني أعتبر أن اللغة لا تبقى لغة حية ... ومن وسائل المحافظة على هذه المقومات رصد استعمالاتها وتسجيل ما يبدو استحداثا فيها وإقرار ما يشيع منه على الألسن استجابة لحاجيات المتكلمين».[22]

3. الخاتمة:

بعد هذه المرحلة البحثية التي آثرت أن يكون موضوعها بعض جهود عبد القادر المهيري في تيسير النحو، وبالتطرق الى جهود بعض اللغويين القدامى والمحدثين، وكذلك نفور الطلبة من مادة النحو. وفي هذا الصدد نرى أن المهيري جعل أغلب علوم اللغة خادمة للنحو ان لم تكن كلها، وقد كان يتعرض للقضية الواحدة لأكثر من مرة، فقد كان نحويا بالدرجة الأولى، واستطاع أن يكون مدرسة بحثية مستقلة لها معالمها. وقد شغلت النصوص التراثية حيزا واسعا في أغلب بحوثه، حيث اتخذ موقف المدافع عنها، ومن هذا الموقف استطاع أن يضع مع آخرين مجموعة من الكتب المدرسية في بلاده ساعدت على تيسير مادة النحو للطلبة في جميع المستويات.

وفي الأخير لا يسعنا الا أن ندعو الى أن يكون هذا البحث قد خضع لرؤية مؤسساتية تأخذ بزمام الأمور ولا تخضع لرؤية فردية.

4. مراجع البحث:

1. ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، لبنان،
2. أحمد مختار عمر (1975)، البحث اللغوي عند العرب، الطبعة الثانية، عالم الكتب القاهرة،

3. الأرواغي محمد (2010)، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، الطبعة الأولى الدار العربية للعلوم ناشرون، دار الأمان منشورات الاختلاف،
4. التميمي جنان (2013)، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، الطبعة الأولى دار الفارابي، بيروت.
5. عبد القادر المهيري (1993)، نظرات في التراث اللغوي العربي، الطبعة الأولى، دار الغرب الاسلامي، بيروت،
6. عبد القادر المهيري (2008)، بحوث في اللغة وتراثها وتدريس النحو، سلسلة اللسانيات، منشورات جامعة منوبة، كلية الآداب والفنون الانسانية، تونس.
7. عبده الراجحي (2011)، مقالات، جمع وإعداد سمير حامد ومحمود عبد الصمد، الطبعة الأولى، دار الصحابة للتراث، طنطا.
8. نعمه رحيم العزاوي (2013)، انتظام المعرفة اللغوية، إعداد وتنسيق آل صونيت مؤيد وخالد هويدي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان.

هوامش البحث

1 – ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص105.

2 - عبد القادر المهيري (1993) ، نظرات في التراث اللغوي العربي، الطبعة الأولى، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ص138.

3 - عبد القادر المهيري (2008)، بحوث في اللغة و تراثها و تدريس النحو، سلسلة اللسانيات، منشورات جامعة منوبة، كلية الآداب والفنون الانسانية، تونس، ص37

4 - المرجع نفسه ، ص38

5 - نعمه رحيم العزاوي (2013)، انتظام المعرفة اللغوية ، اعداد و تنسيق آل صونيت مؤيد وخالد هويدي ، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ص18.

6 - عبد القادر المهيري، بحوث في اللغة و تراثها و تدريس النحو، ص140.

7 - المرجع نفسه، ص141.

8 - المرجع نفسه، ص142.

9 عبده الراجحي(2011) ، مقالات ، جمع و اعداد سمير حامد و محمود عبد الصمد، الطبعة الأولى ، دار الصحابة للتراث، طنطا ،ص136.

10 - عبد القادر المهيري، بحوث في اللغة و تراثها و تدريس النحو، ص144.

11 - المرجع نفسه، ص144.

12 - المرجع نفسه، ص142.

13 - المرجع نفسه، ص143.

14 - الأرواغي محمد (2010)، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، الطبعة الأولى الدار العربية للعلوم ناشرون، دار الأمان منشورات الاختلاف، ص11.

15 - عبد القادر المهيري، بحوث في اللغة وتراثها وتدريس النحو، ص26.

16 - أحمد مختار عمر (1975)، البحث اللغوي عند العرب، الطبعة الثانية، عالم الكتب القاهرة، ص198.

17 - عبد القادر المهيري، بحوث في اللغة وتراثها وتدريس النحو، ص22-23.

18 - التميمي جنان (2013)، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، الطبعة الأولى دار الفارابي، بيروت، ص64

19 -. سورة الطلاق، الآية/25.

20 - عبد القادر المهيري، بحوث في اللغة وتراثها وتدريس النحو، ص14.

21 - المرجع نفسه، ص11.

22 - المرجع نفسه، ص22.